

وزارة البيئة المصرية

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بالقاهرة

تتشرف بدعوة حضراتكم لحضور فعاليات الحلقة النقاشية الخامسة والخمسين لمنندى القاهرة للتغير المناخي. وذلك في تمام الساعة السادسة والنصف مساء يوم الاثنين الموافق ١٥ أكتوبر ٢٠١٨ بمقر الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة: ٢١ سليمان أباطة، المهندسين.



المسؤولية الثلاثية: كيف يمكن للمشروعات ذات المسؤولية البيئية والاجتماعية المساهمة في التصدي للتغير المناخي

المسؤولية البيئية والاجتماعية في المجتمعات المحرومة مركز الصدارة محاولة التصدي لتحديات بيئية مثل تلوث المياه وكفاءة الطاقة. ويرى بعض منتقدي مشاريع الشركات ذات المسؤولية البيئية والاجتماعية أنها في الغالب تستخدم كواجهة للإعلان أو التسويق غير اللائق لتلك الشركات التي قد لا تكون على ذات قدر المسؤولية الأخلاقية كما تدعي. ويذكر أن مصطلح « البيئة الخضراء» قد تمت صياغته بعد فترة وجيزة من الثورة الصناعية ويتم استخدامه لمطالبة الشركات بالالتزام بإجراءات المسؤولية بيئياً والتي تعتمد على تنفيذ مشروعات خيرية بعينها بدلا من الإعتماد على ممارسات واسعة النطاق وصديقة للبيئة لجعل الأعمال التجارية مستدامة. وبفقد ما تثير هذه القضية انقسام في الرأي حولها، ينبغي وبذات القدر مناقشة قضية المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات من جميع الزوايا وبكل موضوعية إذا ما أردنا تحقيق تغيير حقيقي. ويسر منندى القاهرة للتغير المناخي ومن هذا المنطلق من خلال حلقاته النقاشية الخامسة والخمسين وعنوانها « المسؤولية الثلاثية : كيف يمكن لمشروعات ذات المسؤولية البيئية والاجتماعية المساهمة في التصدي للتغير المناخي» وسيجمع المنندى في هذه الحلقة ما بين لفييف من الخبراء من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك لإجراء مناقشات متعمقة حول دور القطاع الخاص في حماية البيئة والتصدي للتغير المناخي وتحدياته وفرصه.

لقد أضى من غير الممكن أن نحصر مسؤولية التصدي للآثار التغير المناخي على القطاع العام الرسمي، في حين تقع ملكية ومسؤولية تشغيل معظم الشركات المهمة المسببة لانبعاثات الغازية الضارة في القطاعين الزراعي والصناعي على عاتق القطاع الخاص. وتزعم دراسة أجرتها سي دي بي وهي إحدى الجمعيات الخيرية البريطانية في عام ٢٠١٧ أن ما تزيد نسبته عن ٧٠٪ من الانبعاثات الغازية الضارة المسببة للاحتباس الحراري على مدى الثلاثين عاما المنقضية كان قد تسببت فيها ١٠٠ شركة كبرى فقط. ولهذا تتعاطف ضرورة توحيد الجمود والتشريعات الحكومية للحد من آثار التغير المناخي، غير أن هذه الجهود والتشريعات لن يكتب لها النجاح دون أن تسير جنبا إلى جنب مع جهود القطاع الخاص بغية التصدي للتغير المناخي. وتمثل المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات عنصرا حاسما لوضع استراتيجية مناخية مستدامة. إن التحول إلى ممارسات مستدامة ومصادر طاقة متجددة غالبا ما يكون لها آثار مالية كبيرة لدى الشركات، ومع ذلك إن العديد منها لا يضع ذلك في الاعتبار فحسب، بل تنظر أيضا إلى الاعتبارات البيئية والاجتماعية ويتميز هذا النمط بأنه يعتمد خطأ ثلاثيا هو «البشر، الكوكب، والربح» ويمكن اعتبار هذا أساسا لمشاركة القطاع العام في المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات. ولا يزال قطاع المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات في مصر غير خاضع للتنظيم أو المؤسسية على نطاق واسع، ومع ذلك فغالبا ما تحتل المشاريع ذات

ويتفضل بإفتتاح الحلقة النقاشية :

السيدة الوزيرة د. / ياسمين فؤاد (للتأكيد لاحقا)
وزير البيئة بمصر

السيد / يوليوس جيورج لوي
سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالقاهرة

السادة المتحدثون في الحلقة النقاشية هم:

م/ ميسون نبيل
المشروع المصري لتخفيض
التلوث، وزارة البيئة المصرية

أ/ يونا باوش
مدير وحدة المتابعة والتقييم،
منظمة العمل الدولية

د/ نهال المغربي
مدير برنامج التطوير العمراني
والتخطيط الاستراتيجي، برنامج
الأمم المتحدة للموتل

د/ عبير الشناوي
مدرس مساعد، الجامعة
الأمريكية بالقاهرة

أ/ أمل العربي
مدير برنامج التنمية
المستدامة، البنك التجاري
الدولي

ويدير الحلقة النقاشية شريف السعيد ، المدير العام لمؤسسة البنك التجاري الدولي

وتختتم الفعالية بالمشروبات والأكلات الخفيفة